联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

موجز التوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية

الموجز

تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية التابعة للمنظمة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في ما يخص المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات ومسائل البرنامج والميزانية. ويشمل ذلك المنتديات الإقليمية مثل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، وهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى. كما تعرض الوثيقة، لغرض الإحاطة، نتائج الاجتماعات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى للمياه والزراعة التابعة لجامعة الدول العربية.

الإجراءات المُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى دعوة الأعضاء والمنظمة إلى القيام بما ما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالنتائج الرئيسية لدورات الهيئات الإقليمية والاجتماعات الرئيسية المعقودة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال فترة السنتين 2020–2021؛

(ب) وتنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الهيئات الإقليمية التابعة للمنظمة في ما يتعلق بالمسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات ومسائل البرنامج والميزانية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

أولًا – الهيئات الإقليمية التابعة للمنظمة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

ألف – هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

1- استضافت حكومة جمهورية مصر العربية، بشكل افتراضي، الدورة الخامسة والعشرين لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى (هيئة الغابات والمراعي) في الفترة من 19 إلى 21 ديسمبر/كانون الأول 2021. وحضر الدورة سبعة وثمانون ممثلًا من 17 بلدًا عضوًا وبلد واحد بصفة مراقب، إضافة إلى 14 مراقبًا من 7 منظمات إقليمية حكومية دولية وغير حكومية دولية. وأصدرت الهيئة سلسلة من التوصيات من أجل عرضها على لجنة الغابات التابعة للمنظمة، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، وبشأن الأولويات البرامجية في المنظمة في ما يتعلق بالغابات. وعند وضع التوصيات، نظرت الهيئة في التطورات العالمية داخل المنظمة وخارجها.

2- وفي ما يتعلق بالمسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات، قامت الهيئة بما يلي:

- أحاطت علمًا بالصلات الهامة بين الغابات والمراعي والحاجة إلى تحويل النُظم الزراعية والغذائية، وكذلك التحديات الرئيسية المتعلقة بالحد من تدهور الغابات والمراعي وإزالة الغابات دون التأثير بشكل سلبي على الأمن الغذائي؛
- وأكّدت أن الانتقال من النُهج القطاعية البحتة إلى نُهج مشتركة بين القطاعات من شأنه أن يساعد في تحديد الحلول المبتكرة؛
- وشدّدت على الحاجة إلى ما يلي:

(أ) الاعتراف بأهمية أوجه التفاعل بين الزراعة والغابات من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) وتزويد المزارعين، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، بالمعارف والأدوات والحوافز أو الخيارات من أجل اعتماد ممارسات أكثر استدامة؛

(ج) وإبراز السياسات لهذه التفاعلات، وكذلك التشريعات المرتبطة بها التي تركّز بدرجة أكبر بكثير على الممارسات المستدامة؛

(د) والاستثمارات التي تراعي البيئة بشكل أكبر، من المصدرين العام والخاص، وضمان مشاركة جميع مجموعات أصحاب المصلحة والاستماع إلى آرائهم في إطار التحول نحو نُظم زراعية وغذائية أكثر استدامة؛

(هـ) والتأكيد على أدوار الأمن الغذائي والزراعة والمراعي والغابات وغيرها من جوانب التنمية الريفية بطريقة متكاملة؛

- وأوصت الأعضاء بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من تدهور الغابات والمراعي وإزالة الغابات؛

(ب) وتعزيز الآليات المؤسّسية لنُهج الحراجة الرعوية والحراجة الزراعية في إطار دمج إدارة الثروة الحيوانية في نُظم الإنتاج القائمة على الغابات والأشجار بهدف زيادة التآزر إلى أقصى حد من حيث توفير الأغذية والألياف والخدمات البيئية الأساسية الأخرى مثل تدوير الكتلة الحيوية، وتخزين الكربون، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وخصوبة التربة، وإدارة المياه؛

(ج) وتعزيز النُظم الزراعية والغذائية الأكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة، التي تساهم في الإدارة المستدامة للغابات والأراضي، بما في ذلك من خلال برامج بناء القدرات الزراعية وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات والأسواق، وخاصة بالنسبة إلى النساء والشباب؛

(د) وتعميم نهج الترابط بين المسائل الإنسانية والإنمائية والمتصلة بالسلام في البرامج والمشاريع الجارية والمستقبلية التي تدمج حساسية النزاع والتحليل الخاص بالسياق من أجل تفادي زيادة التدهور.

- وشجعت الأعضاء على ما يلي:

(أ) الاستفادة من الفرص التي يتيحها عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظام الإيكولوجي والمبادرات العالمية الأخرى ذات الصلة من أجل تعبئة الموارد لبرامج الإصلاح الواسعة النطاق التي تهدف إلى عكس اتجاه تدهور النظام الإيكولوجي ووقف إزالة الغابات وتدهور الأراضي وتعزيز سلامة النظام الإيكولوجي؛

(ب) وتحسين استخدام الموارد الفنية التي تتيحها المنظمة من أجل تعزيز القدرات في المجالات المتعلقة بتنمية الغابات والمراعي، بما في ذلك إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، والإدارة المستدامة للغابات والمراعي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتزويد المنظمة بالتعقيبات بشأن قابليتها للاستخدام والفجوات التي يتعين سدها في هذه الموارد المتاحة؛

(ج) ومواصلة تنفيذ أنشطة الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا المعنية بحرائق الغابات والبراري، وشبكة الشرق الأدنى لصحة الغابات والأنواع الغازيّة البرية، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن حماية الغابات/المراعي؛

(د) ومواصلة إدراج الأهداف والأنشطة الخاصة بالزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي في سياق مساهماتهم المحدّدة وطنيًا في اتفاقية باريس، والسعي إلى إقامة شراكات لتسخير التمويل الدولي للمناخ سعيًا إلى تحقيق هذه الغاية؛

(هـ) واسترعاء انتباه الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى إلى شواغلهم المناخية المتعلقة بالغابات والمراعي، والطلب إلى المؤتمر الاعتراف بدور الغابات والمراعي في السياسات والبرامج التي تكافح تغيّر المناخ.

3- وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بما يلي:

- شدّدت على ضرورة تعيين الأعضاء لمراسلين معنيين بالتقييم الوطني العالمي للموارد الحرجية لأغراض التقييمات المستقبلية، عند الطلب، بهدف ضمان الحصول على ردود وطنية كاملة بشأن تقييم الموارد الحرجية المستقبلية من جميع بلدان الإقليم.

- ودعت الأعضاء إلى زيادة المعارف المتعلقة بالغابات عن طريق تحديث الخرائط الوطنية لغطاء الأراضي وإجراء عمليات جرد وطنية للغابات في البلدان التي تكون فيها البيانات الحرجية قديمة أو منعدمة؛

- ودعت الأعضاء إلى زيادة الوعي بأهمية عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي وتدهور الغابات والأراضي الأخرى في الإقليم، وأهمية وظيفة الإبلاغ عن تقييم الموارد الحرجية في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الوطنية والدولية المتفق عليها؛

- وحثّت الأعضاء على التماس دعم المنظمة من أجل إجراء دراسات بشأن تأثير كوفيد-19 على منتجاتهم الحرجية غير الخشبية الرئيسية من أجل تعزيز القدرة على الصمود في ما يخص هذه المنتجات في وجه أي صدمات وضغوط مماثلة في المستقبل وإعادة البناء بشكل أفضل؛

- وشجّعت الأعضاء على حشد التمويل الإنمائي العام والخاص والدولي من أجل دعم تثمين المنتجات الحرجية غير الخشبية في بلدانهم، وإعداد برامج بحث وطنية متينة لكشف النقاب عن احتمالات الفوائد الصحية للمنتجات الحرجية غير الخشبية الرئيسية التي يوجد لها بالفعل استخدامات طبية تقليدية راسخة؛

- ورحّبت بالتركيز المواضيعي لمنشور المنظمة الرئيسي "حالة الغابات في العالم" لعام 2022، بعنوان "الحراجة والتعافي الأخضر وبناء اقتصادات خضراء تتسم بالشمول والاستدامة"؛

- ورحّبت بجهود المنظمة في مجال تعميم المسائل المتعلقة بالغابات في الأعمال التحضيرية لقمّة الأمم المتحدة للنُظم الغذائية، والمؤتمر السابق لها، وإجراءات المتابعة المقترحة؛

- ورحّبت بالتطورات الحاصلة في إطار مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عكس مسار إزالة الغابات، وشجّعت البلدان على المشاركة في المبادرة من خلال وضع الأطر السياساتية والتشريعية والاضطلاع ببرامج توعوية وعملية تهدف إلى وقف إزالة الغابات؛

- ورحّبت بموضوعي اليوم الدولي للغابات لعام 2022 (الغابات والإنتاج والاستهلاك المستدامان)، ولعام 2023 (الغابات والصحة)، وقالت إنّها ستراعيهما عند التحضير لفعاليات الاحتفال في الإقليم؛

- ودعت الأعضاء إلى دعم المؤتمر العالمي الخامس عشر للغابات من خلال تشجيع الحضور الجيد وتسهيله، وشجّعت البلدان (التي تستطيع) على تقديم الدعم المالي للمؤتمر من أجل تهيئة مشاركة متوازنة؛

- ونظرًا إلى أهمية المؤتمر العالمي للغابات – وهو حدث يُعقد كل 6 سنوات وقد تم تأجيله سنة أخرى بسبب آثار جائحة كوفيد-19، طلبت الهيئة من المنظمة تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي قبل انعقاد المؤتمر العالمي للغابات من أجل المساعدة في تهيئة الإقليم لمثل هذا الاجتماع الوجيه؛

- وأوصت بأن تقوم لجنة الغابات بتعزيز عمل هيئات الغابات الإقليمية الشامل لعدة قطاعات، ولا سيما بشأن مسائل الحراجة والنُظم الزراعية والغذائية، من خلال تقديم المدخلات المهمة والمفيدة لأعضائها وللمنظمة (بما في ذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية) والعمليات الدولية الأخرى المتعلقة بالغابات؛

- وأوصت بأن تقوم المنظمة بالنظر في إجراء استعراض مفصّل لهيئة الغابات والمراعي بهدف زيادة تعزيز أهميتها، بما في ذلك التركيز على خطة عام 2030، والإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 وكفاءته وفعاليته؛
- وأوصت بأن تقوم المنظمة بإبلاغ لجنة الغابات بنتائج استعراض الهيئة المقترح لكي تنظر في هذه النتائج؛
- وأوصت بأن تقوم لجنة الغابات بتوسيع نطاق عملها وتعزيزه في مجال المراعي؛
- وأوصت بأن تقوم المنظمة بدعوة رئيس هيئة الغابات والمراعي لحضور الدورة القادمة للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، وفي فترة ما بين الدورات زيادة أوجه التفاعل بين أعضاء الهيئة وأعضاء المؤتمر الإقليمي وممثلياتهم الدائمة التي تتخذ من روما مقرًا لها، بهدف تعزيز حوار السياسات بين القطاعات وضمان دمج مسائل الغابات والمراعي الإقليمية ذات الأهمية في مواضيع المؤتمر الإقليمي؛
- وأوصت بأن تقوم المنظمة بمزامنة الجدول الزمني لاجتماعات الهيئة المستقبلية مع الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر الإقليمي، من أجل تقديم مدخلات من الهيئة إلى المؤتمر الإقليمي بتوقيت أفضل؛
- وأوصت بأن تقوم المنظمة بتعزيز عمل الهيئة الشامل لعدة قطاعات، لا سيما بشأن مسائل الحراجة والنُظم الزراعية والغذائية، من خلال توفير المدخلات المهمة والمفيدة لأعضائها والعمليات الدولية الأخرى المتعلقة بالغابات؛
- وأوصت بأن تقوم المنظمة بتقديم المزيد من التحليلات والتوقعات بشأن حالة الموارد الحرجية واستخدامها في الإقليم، بناءً على تقييم الموارد الحرجية والبيانات الأخرى ذات الصلة، من أجل دعم عملية صنع القرار في هذا الصدد؛
- ودعت أمانة المؤتمر الإقليمي إلى إيلاء الاهتمام الكافي لتوصيات هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى عند وضع جدول أعمال المؤتمر؛
- ولاحظت وجود العديد من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، ودعت المنظمة إلى تعزيز التعاون والتآزر مع هذه المنظمات، بما في ذلك من خلال تنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، وسائر المبادرات والعمليات العالمية ذات الصلة.

4- وفي ما يتعلّق بمسائل البرنامج والميزانية، قامت الهيئة بما يلي:

- طلبت من المنظمة تعزيز الإجراءات المتعلقة بتقييم ورصد إزالة الغابات وتدهور المراعي، مع مراعاة ديناميكيات التدهور ودوافعه الإقليمية المحدّدة في سياق مجال الأولوية البرامجية بشأن النُظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود ومجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة الأخرى؛
- وطلبت من المنظمة تعزيز الإجراءات المتعلقة بوقف التصحر وتدهور الأراضي وإزالة الغابات، مع القيام في الوقت ذاته بتخضير النُظم الزراعية والغذائية، ومراعاة ديناميكيات التدهور ودوافعه الإقليمية المحدّدة في عمل مجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة تعزيز عملها الشامل لعدة قطاعات من خلال الأنشطة التي تهدف إلى وقف تدهور الأراضي وإزالة الغابات، وتعزيز الاستدامة في الزراعة والمراعي وإدارة الغابات بطرق تقضي إلى نُظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة دعم الأعضاء في صياغة مشاريع التنمية التي تدمج الغابات والمراعي ضمن النظام الغذائي الأوسع، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتتكيّف مع تغير المناخ، وتكافح تدهور الأراضي، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعدّدة؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة دعم تنفيذ أنشطة الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا المعنية بحرائق الغابات والبراري وشبكة الشرق الأدنى لصحة الغابات والأنواع الغازية، بناءً على طلب الأعضاء، ولا سيما الاستعراض والتحليل والحد من مخاطر حرائق الغابات وإدارة الحرائق على مستوى المجتمع، فضلاً عن تدابير الصحة النباتية في قطاع الغابات؛ وتبادل المعلومات عن نتائج هذه الأنشطة والمبادرات لكي يتم تحويلها إلى برامج وطنية وإقليمية؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة تقديم المساعدة الفنية، بناءً على طلب الأعضاء، من أجل تحسين القدرة المؤسسية على مكافحة العوامل الأحيائية واللا أحيائية التي تؤثر على سلامة الغابات والمراعي وحيويتها، بما في ذلك الحرائق والآفات والأمراض، دعمًا لتنمية الغابات والمراعي القادرة على الصمود في سياق تغير المناخ؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة تقديم المساعدة الفنية، بناءً على طلب الأعضاء، من أجل تعزيز رصد الغابات الوطنية وتقييمات المخاطر المناخية وتقييمات قابلية التأثر لتقييم السيناريوهات المستقبلية، وتحقيق أهداف التخفيف والتكيف، بما في ذلك من خلال الاستفادة من أدوات ومنصات الرصد المبتكرة، بما في ذلك منصة Open Foris وإطار رصد إصلاح النظم الإيكولوجية؛

- وطلبت من المنظمة مساعدة الأعضاء، بناءً على طلبهم، على تعزيز التنسيق والتعاون بشأن أنشطة تغير المناخ، داخل البلدان وفي ما بين الأقاليم، مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة والمعترف بها على المستوى الوطني وفي الإقليم، على التوالي؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة بناء القدرة الوطنية على مواءمة الإبلاغ عن تقييم الموارد الحرجية، وتحسين الإبلاغ عن خصائص الغابات، ومواصلة تطوير منصة بيانات تقييم الموارد الحرجية، وزيادة تعزيز دعمها لجرد الغابات ورسم خرائطها على المستوى الوطني في الإقليم؛

- وطلبت من المنظمة استكشاف طرق تحسين البيانات الحرجية من خلال التعاون الإقليمي بشأن الخرائط وأوجه الرصد المواضيعية، ومن خلال صلات الربط الممكنة بمصادر البيانات الأخرى؛

- وطلبت من المنظمة تبادل توصياتها بشأن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى ولجنة الغابات والأولويات البرامجية المتعلقة بالغابات مع هيئات الغابات الإقليمية الأخرى وأمانات المؤتمر الإقليمي ولجنة الغابات؛

- وطلبت من المنظمة الترويج لتقرير حالة الغابات في العالم لعام 2022 داخل قطاع الغابات وخارجه؛

- وطلبت من المنظمة الاضطلاع بدور فعّال في النهوض بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عكس مسار إزالة الغابات والأنشطة ذات الصلة؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة الاضطلاع بدور فعّال بصفتها رئيسة الشراكة التعاونية في مجال الغابات والقيام، من خلال ذلك، بتعزيز الدعوة بشأن الغابات عن طريق العمليات والمبادرات العالمية ذات الصلة؛
- وطلبت من المنظمة تنظيم اجتماع إقليمي تحضيري قبل المؤتمر العالمي للغابات من أجل السماح لبلدان الإقليم بالاستعداد على نحو جيّد لهذا الحدث؛
- وأوصت المنظمة، بناءً على طلب من البلدان، بوضع بروتوكولات و/أو خطوط توجيهية بشأن الحصاد المستدام للمنتجات الحرجية غير الخشبية وإدارة الموارد والتجارة الدولية؛
- وأوصت بتقديم المنظمة للدعم من أجل تحويل المنتجات الحرجية غير الخشبية إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة بطريقة تمكّن منتجي/جامعي المنتجات الحرجية غير الخشبية من كسب أسعار أعلى لمنتجاتهم؛
- وأوصت بأن تساعد المنظمة البلدان في تحديد التدابير والأدوات اللازمة للتغلب على آثار الجائحة على المجتمع والمنتجات الحرجية غير الخشبية، ولا سيما التأثيرات على القطاع الاقتصادي.

باء – الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

5- عُقدت الدورة الحادية عشرة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بشكل افتراضي في الفترة 25–27 أكتوبر/تشرين الأول 2021. وحضر الدروة 40 مشاركًا من سبعة بلدان من أصل البلدان الثمانية الأعضاء في الهيئة (وهي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وأمانة المنظمة.

6- واستعرضت الهيئة ما أُحرز من تقدم في أنشطة الفترة 2020–2021 واعترفت بأهمية عدد من المسائل عند مناقشتها لرؤية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، بما في ذلك ما يلي:

- يشكّل النظام الإقليمي لمعلومات تربية الأحياء المائية موردًا بالغ الأهمية لجمع بيانات الهيئة الاقليمية لمصايد الأسماك ونشرها، ويتيعن دعم الجهود المبذولة لدمج البيانات المتاحة في إطار الحد الأدنى من البيانات عن تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، يجب تحديث هذه البيانات باستمرار لكي تبقى مناسبة ومفيدة؛
- وينبغي التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والتسويق ضمن إطار الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، من خلال المناقشات وحلقات العمل وآليات التنسيق الأخرى؛
- ويتعين على البلدان زيادة الانخراط والتعاون وتقديم الدعم للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، ويتعين كذلك تعزيز الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل دعم البلدان الأعضاء؛
- ويكتسي دور جهات الاتصال الوطنية بأهمية حاسمة، إذ إن جهودها تضمن استمرار العمل خلال فترة ما بين الدورات؛

- ودعت عُمان البلدان الأعضاء في الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك إلى الانضمام إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والانضمام تحديدًا إلى الاتفاق الصادر عن المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

7- وفي ما يتعلق بالمسائل السياساتية والتنظيمية، قامت الهيئة بما يلي:

- أشادت بجهود مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المعنية بإدارة مصايد الأسماك في اجتماعهما الأخيرين، وأيّدت نتائجهما وتوصياتهما بشأن إجراءات المتابعة؛
- وأشارت إلى أهمية استمرار التعاون مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وتحديدًا الاضطلاع بأنشطة مشتركة بموجب مذكرة التفاهم، وطلبت من الأمانة المضي قدمًا في تجديد مذكرة التفاهم؛
- ووافقت على أنه سيكون من المفيد لكل بلد عضو إجراء استعراض للمؤشرات المقدّمة بموجب "توصية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك RECOFI/6/2011/1 بشأن الحد الأدنى للبيانات المطلوبة في التقارير في منطقة الهيئة" من أجل تحديد الأهمية المستمرة لتلك المؤشرات والقدرة على توليدها على المستوى الوطني؛
- وأعادت التأكيد على طلب مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية الموجه إلى المنظمة من أجل تحديث الاستبيان الخاص بتربية الأحياء المائية ليشمل جمع البيانات والإبلاغ عن الإنتاج من النظُم الزراعية الناشئة حديثًا، مثل نُظم الاسترزاع النباتي والسمكي ونُظم تربية الأحياء المائية القائمة على إعادة التدوير في ما يخص "توصية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك RECOFI/6/2011/1 بشأن الحد الأدنى للبيانات المطلوبة في التقارير في منطقة الهيئة"؛
- وأعربت عن تقديرها لتنفيذ "توصية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ECOFI/X/2019/1 بشأن تقدير أرصدة سمك المكاريل الملكي (*Scomberomorus commerson*) وإدارتها في منطقة الهيئة" على نطاق واسع في شتى البلدان الأعضاء في الهيئة، وأشارت إلى أن الثغرات المتبقية حاليًا تتعلق بتقديم البيانات. وأقرّت الهيئة بأن الجهود المبذولة حتى الآن في تنفيذ هذه التوصية كانت ناجحة وأن تقديم البيانات يشكّل أمرًا أساسيًا قبل إجراء حلقة العمل بشأن تقييم الأرصدة. وشجّعت البلدان الأعضاء في الهيئة على تقديم البيانات المتوفّرة لديها.

8- وفي ما يتعلق بمسائل البرنامج والميزانية، قامت الهيئة بما يلي:

- لاحظ أعضاء الهيئة بارتياح السياق المتجدّد الإيجابي والواعد للهيئة، ووافقوا على زيادة اشتراكات الأعضاء من المبلغ الحالي 5000 دولار أمريكي/سنويًا إلى 000 25 دولار أمريكي/سنويًا على أساس مؤقت، وحتى صدور قرار آخر بشأن نظام الاشتراكات ونطاقها في الهيئة؛
- واعتمدت الهيئة برنامج عمل لفترة السنتين المقبلة بميزانية تقديرية للأنشطة تبلغ 000 206 دولار أمريكي.

ثانيًا – الاجتماعات الرئيسية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

9- يُقدم هذا القسم لغرض الإحاطة فحسب. وينبغي عدم الخلط بين الاجتماعات الرئيسية والهيئات الإقليمية التي هي أجهزة دستورية تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

ألف – اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى للمياه والزراعة التابعة لجامعة الدول العربية

10- عُقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية المشـــتركة الرفيعة المســـتوى (للمياه والزراعة) التابعة لجامعة الدول العربية في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، بالتزامن مع أسبوع المياه في القاهرة لعام 2021. واستجابةً لطلبات اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى، أعدّت المنظمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نسخة منقحة من مسودة إعلان وخطة عمل القاهرة لعام 2019، ومسـودة الخطوط التوجيهية بشـأن التخصـيص المسـتدام للموارد المائية لأغراض الزراعة، ومقترحًا لتحديد توجهات جدول أعمال المجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة بشأن استخدام الموارد المائية غير التقليدية بوصفها مسألة مشتركة بين مجالي المياه والزراعة في المنطقة.

11- واعتمد أعضـاء اللجنة التوصيات التالية التي سيتم تقديمها إلى الاجتماع المقبل للمجلس الوزاري المشـترك للمياه والزراعة لكي يصدّق عليها:

في ما يخص مسودة الخطوط التوجيهية بشأن التخصيص المستدام للموارد المائية لأغراض الزراعة:

(أ) جمع الخطوط التوجيهية القائمة بشأن توزيع المياه بين البلدان، ونشر هذه الخطوط التوجيهية؛

(ب) والتشاور مع البلدان الأعضاء من أجل تنفيذ مسودة الخطوط التوجيهية بشأن التخصيص المستدام للموارد المائية لأغراض الزراعة في البلدان الرائدة في الإقليم على أساس طوعي، وذلك بدعم من المنظمات الشريكة (منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

وفي ما يخص إعلان ومسودة خطة عمل القاهرة لعام 2019:

(أ) التشاور مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل دعم تنفيذ خطة العمل.

وفي ما يخص المصادر المائية غير التقليدية بوصفها مسألة مشتركة بين مجالي المياه والزراعة:

(أ) التنسـيق مع المنظمات الشـريكة من أجل إعداد دراسـة بشـأن اسـتخدام المصـادر المائية غير التقليدية في المنطقة العربية؛

(ب) والدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم بشأن المصادر المائية غير التقليدية في المنطقة العربية.